

جاذبية الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر (1995-2018): دراسة قياسية للمحددات الاقتصادية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)

عقبة رمي^{1*}، عبد الحق طير²، وفاء رمضاني³

¹ جامعة الوادي / الجزائر

² جامعة الوادي / الجزائر

³ جامعة الوادي / الجزائر

ملخص: تهدف هذه الورقة البحث لمعرفة وتحليل أهم المشكلات المترتبة على التسويق الدولي للخدمات، والمتأتية من خصائص الخدمات، وكيفية مجابقتها وعلاجها، وتتمثل أهم هذه المشكلات في عدم الملموسية، وصعوبة قياس جودة الخدمات وقابليتها للتلف، وموسميته وعدم قابليتها للتملك وارتباطها بمقدم الخدمات... الخ، وترى هذه الورقة أنه في ظل نمو الصناعة الخدمية عالميا، والتي على رأسها النمو المضطرب لمجتمع المعرفة والتطور التكنولوجي وزيادة الرفاه وأوقات الفراغ والتنوع الكبير للمنتجات وطرق تصميمها واستعمالها وتطور خدماتها الملحقه وزيادة وعي واهتمام الحكومات والمؤسسات الاقتصادية ومؤسسات المجتمع المدني بتوفير شتى سبل الراحة والرفاه لأفراد المجتمع. بات لزاما على المؤسسات الخدمية الدولية وعلى مسوقيها أن يتبنوا استراتيجيات تسويقية تعمل على تحويل خصائص الخدمات من مشكلات إلى فرص تسويقية، من خلال تكييف الاستراتيجيات مع الخصائص الفريدة للخدمات.

الكلمات المفتاح: خدمات، تسويق الخدمات، تسويق دولي للخدمات، مؤسسات الخدمات.

Abstract: This paper aims to find out and analyze the most important problems arising from the international marketing of services, which are derived from the characteristics of services, and how to confront and treat them. This paper sees that in light of the growth of the service industry globally, on top of which is the steady growth of a knowledge society, technological development, increased welfare and leisure times, a great diversity of products, methods of design and use, and the development of their ancillary services, and increased awareness and attention of governments and institutions Economic and civil society institutions to provide various amenities and welfare for members of society. International service institutions and their marketers must adopt marketing strategies that transform the characteristics of services from problems into marketing opportunities, by adapting the strategies to the unique characteristics of services.

Keywords: Services, services marketing, international services marketing, service institutions.

I- تمهيد :

يتزايد الطلب على الخدمات بشكل مستمر، وحسب قوانين الاستهلاك، فإن زيادة الدخل، تؤدي إلى زيادة نسبة الإنفاق، وأن القسم يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حركة من حركات رؤوس الأموال الدولية، ومصدر من مصادر التمويل الخارجية، بل يعتبر من أهمها في عالم اليوم، حيث ترجم وتجسد ذلك من خلال التدفقات العالمية الضخمة التي يسجلها، ويشهد تنافسا كبيرا بين مختلف دول العالم من أجل جذب واستقطابه، لكونه أحد أهم المتغيرات المؤثرة في تطور الدول المضيفة، وغو اقتصادها ومظهر يعبر عن انفتاحها على العالم الخارجي.

وتعتبر الجزائر من بين الدول العربية والنامية التي انتهجت سياسة الباب المفتوح أمام دخول الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال صياغة تشريعات ونظم وترتيبات خاصة به، وقدمت التسهيلات والحوافز والضمانات، وقامت بمختلف الإصلاحات التي مست العديد من المتغيرات ذات العلاقة، والتي تشكل المحددات التي تتحكم في اتجاهات تدفقاته، وعملت على الترويج لاستقطابه بأساليب تهدف إلى كسب ثقة المستثمرين الأجانب فيها على أنها تشكل قطبا مناسباً لتجسيده.

مما سبق يمكن طرح إشكالية الدراسة، والتي تتمحور في السؤال التالي :

كيف يفسر حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الجزائر،

وما هي أهم المحددات الاقتصادية الجاذبة له خلال الفترة (1995-2018) ؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة، قسمنا الدراسة إلى المحاور التالية :

أولا : الاستثمار الأجنبي المباشر : مفاهيم أساسية

ثانيا: تحليل اتجاهات حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (1995-2018)

ثالثا: تحديد متغيرات ونموذج الدراسة القياسية

رابعا: تقدير وتحليل نتائج النموذج القياسي

أولا: الاستثمار الأجنبي المباشر : مفاهيم أساسية

1- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

وردت العديد من التعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر، سواء من طرف الباحثين والمفكرين الاقتصاديين، أو من طرف المؤسسات والهيئات الدولية، سنحاول أن نشير إلى بعضها فيما يلي:

عرف Bertrand-Raymond الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "مساهمة رأسمال مؤسسة في مؤسسة أخرى، يتم ذلك بإنشاء فرع لها في الخارج أو الرفع من رأسمالها، أو قيام مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجنب، أو هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية، ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، وخاصة في الحالة الابتدائية عند إنشاء المؤسسة".¹

أما كل من Hess&Ross فيعرفانه بأنه "عبارة عن إنشاء مشروعات جديدة في الدولة المضيفة، أو الإضافة إلى رصيد الآلات والمعدات بواسطة المستثمرين الأجانب، أو شراء المستثمرين الأجانب للشركات المحلية في الدولة المضيفة (غالبا ما تكون 10% أو أكثر من أصول الشركة)".² ويعرفه كوجيما Kojima بأنه "تلك التحركات في رأس المال التي تهدف بشكل أساس ومباشر إلى السيطرة أو الاستيلاء على إدارة وأرباح شركات ومؤسسات الأعمال الأجنبية"³

ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر كذلك بأنه "ذلك الاستثمار الذي يملكه ويديره المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة له، أو ملكيته لنصيب منه يكفل له حق الإدارة. وهو يتميز بطابع مزدوج الأول: وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف، والثاني: ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع".⁴ ويعرفه آخر بأنه "عملية تدفق القروض من قبل الشركة الأم إلى الشركة التابعة لها في الخارج، أو شركة ملكيتها في شركة أخرى على أن لا تقل نسبة التملك في الخارج عن 10%".⁵ وهو عبارة عن "المشروعات التي يقيمها، ويمتلكها، ويديرها المستثمر الأجنبي من خلال المعرفة الفنية، والإدارية، وبما يملكه من رأس المال النقدي"⁶

ويعرف صندوق النقد الدولي (FMI) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي، الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، (ويشار إلى الكيان المقيم باصطلاح المستثمر المباشر، وإلى المؤسسة باصطلاح مؤسسة المستثمر المباشر)، وتنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة".⁷ أما البنك الدولي فيعرف الاستثمار الأجنبي المباشر، على أنه "استثمار يقوم على أساس المشاركة في الإدارة (غالبا 10% من أصوات الإدارة) في مشروع يتم تشغيله في دولة أخرى بخلاف دولة المستثمر، والمستثمر يرغب أن يكون ذا تأثير في مجلس الإدارة للمشروع، وله حصة محددة من الملكية".⁸

أما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، فيعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك "الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الأمد، ويعكس مصلحة دائمة، وسيطرة من كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر الأجنبي أو الشركة الأم) في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار المباشر أو المؤسسة التابعة لها أو فروع الشركات الأجنبية)".⁹

من خلال عرضنا لتعاريف بعض الباحثين والمفكرين الاقتصاديين للاستثمار الأجنبي المباشر وكذا تعاريف المؤسسات والهيئات الدولية، يرى الباحث أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن الأنشطة الاستثمارية التي تفضي إلى علاقة ومنفعة دائمة، يقيمها المستثمر في بلد آخر (البلد المضيف)، بحيث يمتلكها ويديرها من خلال ما يملكه من رأس مال فيها، ويقوم بتحويل خبراته الفنية، والتقنية إلى الدولة المضيفة.

2- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر :

إن التوجهات، والتطورات التي عرفت الساحة العالمية الاقتصادية، والتي ميّزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أدت بهذا الأخير إلى أن يتخذ أنواعا، وصورا، وأشكالا مختلفة نوضحها فيما يلي:

- الاستثمار المشترك:

" هو عبارة عن أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تعداه أيضا إلى الإدارة، الخبرة، براءات الاختراع أو العلامات التجارية"¹⁰، وينطوي هذا النوع من الاستثمار على الجوانب التالية:¹¹

- الاتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني، والآخر أجنبي.
- أن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.
- أن قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركات وطنية قائمة قد يؤدي إلى تحويل هذه الشركات إلى شركات استثمار مشترك.
- ليس بالضرورة أن يقدم الطرف الأجنبي أو الوطني حصة في رأس المال، بمعنى أن المشاركة في مشروع الاستثمار قد تكون من خلال تقديم الخبرة، المعرفة، العمل، التكنولوجيا، وغيرها.
- أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار الحق بالمشاركة في إدارة المشروع.
- الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي :

ويتمثل هذا النوع من الاستثمار في قيام هذه الشركات الأجنبية، بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو غيرها من أنواع النشاط الإنتاجي والخدمي بالدولة المضيفة، وتعتبر الاستثمارات التي يمتلكها المستثمر الأجنبي بالكامل من أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسية، لأنه يتيح لها الحرية الكاملة في الإدارة والتحكم في المشروع بدون أي تدخلات.

- عمليات أو مشروعات التجميع :

تتم هذه المشروعات عن طريق اتفاقية بين الطرف الأجنبي، والطرف الوطني، يتم بموجبها قيام الطرف الأول الأجنبي بتزويد الطرف الثاني الوطني بمكونات منتج معين لتجميعه ليصبح منتجا نهائيا، كما يقوم أيضا بتقديم الخبرة أو المعرفة اللازمة الخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع، وعمليات التشغيل، والتخزين، والصيانة، وغيرها، والتجهيزات الرأسمالية في مقابل ذلك يقوم الطرف الوطني بتقديم الطرف الأجنبي عائد مادي يتفق عليه، وقد تأخذ هذه المشروعات شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل للمشروع للطرف الأجنبي.¹²

- الاستثمار في المناطق الحرة :

المنطقة الحرة هي جزء من الأرض تابع لدولة ما، ويتم توضيح حدودها بطريقة قاطعة وتعتبر المنطقة الحرة جمركيا امتدادا للخارج فهي معزولة باعتبار جمركي، إلا أنها خاضعة للسيادة الوطنية من وجهة النظر السياسية، وفي داخل المنطقة الحرة يسمح بإقامة المشاريع

الخاصة برؤوس الأموال الأجنبية، أو الوطنية، أو المشتركة، والهدف من إنشاء هذه المناطق الحرة هو تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، ولأجل هذا الغرض تسعى الدول لجعل المناطق الحرة جذابة للاستثمارات، وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها الحوافز، والمزايا، والإعفاءات¹³، ويكون المستثمر الأجنبي هنا بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة، ويعمل من خلال قوانين خاصة منظمة له، تنظم إنشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة¹⁴، ويتم فيها تداول البضائع المحلية، والخارجية، ولا تدفع رسوما جمركية على تلك البضائع، إلا عند اجتيازها حدود المنطقة الحرة إلى داخل الدولة.

- الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية المحولة

يكون في شكل عقود امتياز لمدة معينة، تتراوح ما بين 20 إلى 50 عاما في مجال البنية الأساسية على أن يعود المشروع في نهاية العقد إلى المجتمع أو الحكومة، أي المشروعات القائمة على البناء، والتشغيل، والتحويل، وهي ذات اتجاه يفيد الطرفين الحكومة والمستثمر الأجنبي، حيث الحكومة تحتاج إلى استثمارات ضخمة يصعب عليها تمويل تلك الاستثمارات من الموازنة، بينما نجد المستثمر الأجنبي يرى أن تلك المشروعات ذات جدوى اقتصادية خلال فترة الامتياز¹⁵.

- الشركات المتعددة الجنسيات كإحدى صور الاستثمار الأجنبي المباشر

تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات، أحد أهم أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأكثر أهمية نسبيا، حيث تعتبر بمثابة القاطرة التي تجر وراءها نحو أقاليم العالم المختلفة، وتعمل على الاستثمار في المناطق التي ترتفع فيها معدلات الربح مع تنوع نشاطها، ومراكز إنتاجها بما يتلاءم، وتحقيق ذلك الهدف معتمدة على المزايا الاحتكارية التي تتمتع بها.

يعرفها ريموند فرنون بأنها "مؤسسات ذات أحجام هائلة تحقق عوائد مرتفعة، وتنخرط للاستثمار في النشاطات التي يشترط فيها استخدام يد عاملة مؤهلة، ونفقات شهرية، وأن تجسد عمليات الإنتاج في أكثر من بلد"¹⁶ أما هيئة الأمم المتحدة فتعرفها على أنها "مؤسسة لها فرع أو أكثر تستثمر أموالها في الأصول الاستثمارية أو الإنتاج أو المبيعات"¹⁷.

أما لويس ميخايلي، فيعرفها على أنها "كل شركة تنجز كل أو بعض المنتج خارج البلد الأصلي (البلد الأم)، الأمر الذي يستدعي إنشاء فروع لها في الخارج"¹⁸ ويعرف فرنون كذلك هذه الشركة وهو التعريف الأكثر شيوعا بأنها "المنظمة التي يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها السنوي عن 100 مليون دولار، والتي تمتلك تسهيلات أو فروع إنتاجية في ست دول أجنبية أو أكثر"¹⁹.

ثانيا: تحليل اتجاهات حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (1995-2018)

شهد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1995-2018 تطورات ملحوظة، ففي بدايات هذه الفترة وما قبلها لم تكن الجزائر وجهة للمستثمر الأجنبي، وذلك راجع إلى عدة عوامل من أبرزها التوجه الاقتصادي والسياسي المتبع آنذاك والمعادي لهذا النوع من الاستثمارات، ثم الاضطرابات الأمنية والسياسية وكذا الاقتصادية التي عرفتها البلاد، ولذلك نجد أن هذا التدفق سجل قيمة محتشمة في سنة 1995 بلغت حوالي 25 مليون دولار، ليشهد بدايات التحسن في سنة 1998 حيث ارتفع ليبلغ حوالي 501 مليون دولار، ثم

507 مليون دولار في سنة 1999 لينخفض في سنة 2000 ليبلغ حوالي 438 مليون دولار. إن هذا التحسن المسجل في نهاية هذه الفترة راجع إلى بدايات التحسن في الأوضاع الأمنية والسياسية وبداية استقرار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

وخلال الفترة 2001-2009، شهد حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تحسنا كبيرا مقارنة بالفترة السابقة وعرف الخط العام اتجاها تصاعديا، حيث بلغ في سنة 2001 حوالي 1196 مليون دولار، أي بنسبة زيادة بلغت أكثر من 150% مقارنة بسنة 2000، لينخفض بعد ذلك في سنة 2002 ليبلغ حوالي 1065 مليون دولار، ثم حوالي 634 مليون دولار في سنة 2003، ليرتفع بعد ذلك في كل من سنة 2004 و2005 ليبلغ حوالي 882 و1081 مليون دولار على الترتيب، ليواصل الارتفاع ليبلغ حوالي 1795 مليون دولار في سنة 2006، أي بمعدل زيادة بلغ حوالي 66%، ليواصل في نفس الاتجاه التصاعدي ليحقق الذروة في سنتي 2008 و2009 حيث بلغ حجم التدفق حوالي 2646 و2746 مليون دولار على الترتيب، أي بنسبة زيادة بلغت حوالي 59% و65% مقارنة بسنة 2007.

إن هذا التحسن والنمو النسبي في حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، راجع إلى التحسن في الأوضاع الأمنية والسياسية، وكذا استقرار بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وكذا التأثيرات الإيجابية لبرامج دعم الإنعاش والنمو الاقتصادي، هذا بالإضافة إلى الدعم النسبي الذي قدمته قوانين الاستثمار الصادرة وما تحمله من حزمة من الضمانات والامتيازات والتسهيلات، وكذا تشكيل الهيئات المتعلقة بتشجيع وترقية الاستثمار.

أما خلال الفترة 2010-2018، فقد شهد الاتجاه العام لحجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر انخفاضا، فقد بلغ في سنة 2010 حوالي 2264 مليون دولار، أي بانخفاض بلغ حوالي 17.5% عن السنة السابقة، ليرتفع في سنة 2011 ليبلغ حوالي 2571 مليون دولار، لينخفض بعد ذلك في سنة 2012 ليبلغ حوالي 1499 مليون دولار أي بمعدل انخفاض بلغ حوالي 42%، ليرتفع في سنة 2013 ليبلغ حوالي 1691 مليون دولار، ثم في سنة 2014 انخفض ليبلغ حوالي 1507 مليون دولار، ليستمر الانخفاض ليحقق حجم الاستثمار الأجنبي المباشر تدفق سلبي في سنة 2015 حيث بلغ حوالي -587 مليون دولار. ليرتفع بعد ذلك ليسجل تدفقا بلغ حوالي 1637 مليون دولار في سنة 2016 و1506 مليون دولار في سنة 2018.

إن هذا التذبذب والتراجع المسجل في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، خلال السنوات الأخيرة خاصة ذلك التدفق السلبي الذي لم يحدث منذ أكثر من عشرين سنة، يؤكد على هيمنة قطاع المحروقات، وبأنه يشكل الوجهة الأولى والأهم للمستثمر الأجنبي، وبدخوله في أزمة جعل حجم الاستثمار الأجنبي المباشر يتراجع، إضافة إلى تلك التغيرات المستمرة في القوانين والتشريعات المعتمدة، خاصة مع إقرار قاعدة 51/49 في المائة في كل القطاعات وفروع النشاط، كل ذلك في ظل بيئة الاستثمار غير المستقرة، مما جعل التردد والتخوف يسود الموقف الأجنبي للاستثمار في السوق الجزائرية.

الجدول رقم (01): اتجاهات حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

مليون دولار

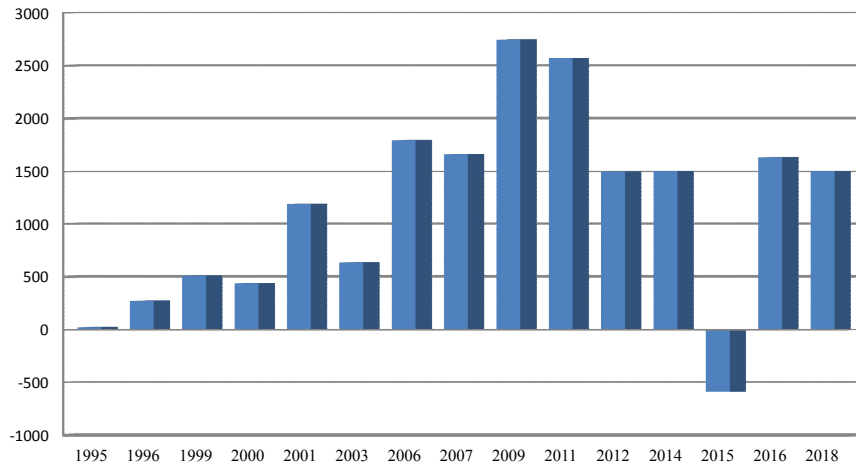
خلال الفترة (1995-2018)

السنة	الحجم	م. النمو %	السنة	الحجم	م. النمو %
1995	25	-	2007	1662	7.4-
1996	270	980	2008	2646	59.2
1997	260	3.7-	2009	2746	3.77
1998	501	92.7	2010	2264	17.55-
1999	507	1.2	2011	2571	13.56
2000	438	13.6-	2012	1499	41.69-
2001	1196	173	2013	1691	12.8
2002	1065	10.95-	2014	1507	10.88-
2003	634	40.46-	2015	587-	139-
2004	882	39.11	2016	1637	378.87
2005	1081	22.56	2017	1232	-24.74
2006	1795	66	2018	1506	22.24

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار لسنوات مختلفة

الشكل رقم (01): اتجاهات حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995-2018)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الجدول رقم (01)

ثالثا: تحديد متغيرات ونموذج الدراسة القياسية

1- تحديد متغيرات الدراسة ومصادر البيانات

بناء على ما جاء في النظرية الاقتصادية، والدراسات التطبيقية السابقة، من متغيرات اقتصادية مفسرة لسلوك الاستثمار الأجنبي المباشر، وحتى يكون النموذج الموصوف أكثر دقة وشمولا وواقعية تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من المتغيرات، والتي تم اختيارها على أساس الخصائص التي تميز الاقتصاد الجزائري هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية بناء على توافر المعطيات والبيانات الخاصة بها، والمتوقع أن لها التأثير الأكبر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وفيما يلي بيان متغيرات تقدير النموذج المستخدم في هذه الدراسة :

الجدول رقم (02): متغيرات الدراسة القياسية ومصادر البيانات

المتغير المستقل	المتغير المعبر عنه	الترميز	إشارة المعلمة المتوقعة	مصادر البيانات
حجم السوق	الناتج المحلي الإجمالي	MS(GDP)	موجبة	صندوق النقد العربي
الانفتاح الاقتصادي	نسبة إجمالي الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي	OPEN	موجبة	البنك الدولي
معدل التضخم	/	INF	سالبة	بنك الجزائر
سعر الصرف	/	EXC	سالبة	بنك الجزائر، صندوق النقد العربي
الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص	/	CR	موجبة	البنك الدولي
الاستثمار المحلي	/	INL	موجبة	البنك الدولي

المصدر: من إعداد الباحثين

2- منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL):

1-2 التعريف بنموذج (ARDL):

سوف نستخدم في هذه الدراسة منهجية ARDL التي طورها كل (Pesaran 1997)، (Shin and 1998) و كل من (Sun) و كل من (Pesaran et Al 2001)، لأن هذه الطريقة لا تتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها، ويرى Pesaran أن اختبار التكامل المشترك باستخدام ARDL يتم من خلال أسلوب اختبار الحدود Bound Test الذي يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية، ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها $I(0)$ أو متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ أو خليط من الاثنين، الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية $I(2)$.²⁰

كما أن طريقة Pesaran تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك مثل طريقة غرانجر (Engle- Granger; 1987) ذات المرحلتين و اختبار التكامل المشترك بدلالة درين واتسن (Test CRDW) أو اختبار التكامل المشترك لجوهانسن (Johansen Cointegration Test) في إطار نموذج VAR، حيث يمكننا نموذج ARDL من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل، حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في الأمدين الطويل والقصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وبالتالي نستطيع تقدير معلمات المتغيرات المستقلة في الأمدين القصير و الطويل، وتعد معلماته المقدرة في المدى القصير والطويل أكثر اتساقاً من تلك التي في الطرق الأخرى، كما أن نتائج تطبيق هذه الطريقة تكون جيدة في حالة ما إذا كان حجم العينة أو عدد المشاهدات صغيراً على عكس معظم اختبارات التكامل المشترك الأخرى التي تتطلب أن يكون حجم العينة كبيراً حتى تكون النتائج أكثر كفاءة.²¹

لذا يعتبر نموذج ARDL أكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدمة في هذا البحث والبالغة 24 مشاهدة ممتدة من عام 1995 إلى غاية 2018.

2-2 مراحل التقدير وفق نموذج (ARDL)

وفقاً لمنهجية الدراسة سيتم استخدام طريقة ARDL على ثلاث مراحل، المرحلة الأولى يتم اختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة في إطار نموذج (UECM) يقدم كل من (Pesaran et Al; 2001) منهجاً حديثاً لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، وتعرف هذه الطريقة بـ (bounds testing approach) أي طريقة اختبار الحدود، و يأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^m \beta_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^n \theta_i \Delta X_{t-i} + \lambda_1 Y_{t-1} + \lambda_2 X_{t-1} + e_t$$

حيث تعبر المقدرات λ_1 و λ_2 : على معلمات العلاقة طويلة الأجل، أما β و θ فتعبر عن معلومات الأجل القصير. وتشير Δ إلى الفروق الأولى للمتغيرات بينما يمثل كل من n و m فترات الإبطاء الزمني للمتغيرات (علماً أنه ليس بالضرورة أن تكون عدد فترات التخلف الزمني للمتغيرات في المستوى $n \neq m$)²²، حد الخطأ العشوائي، واختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، نقوم بحساب إحصائية فيشر (F) من خلال اختبار (Wald test) حيث يتم اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (غياب علاقة توازنية طويلة الأجل):

$$H_0: \lambda_1 = \lambda_2 = 0$$

مقابل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين مستوى متغيرات النموذج :

$$H_1 : \lambda_1 \neq \lambda_2 \neq 0$$

بعد القيام باختبار (Wald test) نقوم بمقارنة إحصائية (F) مع القيم الجدولية التي وضعها كل من (Pesaran et Al) 2001 حيث نجد بهذه الجداول قيم حرجة للحدود العليا و الحدود الدنيا عند حدود معنوية مبنية لاختبار إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، و يفرق كل من Pesaran et Al بين المتغيرات المتكاملة عند فروقها الأولى ($I(1)$) والمتغيرات المتكاملة عند مستواها ($I(0)$) أو تكون عند نفس درجة التكامل، فإذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية العدم أي نرفض فرضية عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل و نقبل الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل الفرضية البديلة غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل.

في حالة وجود تكامل مشترك بين المتغيرات فإن المرحلة الثانية تتضمن تقدير معادلة الأجل الطويل بالصيغة التالية:

$$Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^P \vartheta_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^q \delta_i \Delta X_{t-i} + \varepsilon_t$$

حيث تمثل كل من δ ، ϑ معاملات المتغيرات وتشير $P; q$ إلى فترات الإبطاء لتلك المتغيرات، و ε_t يمثل حد الخطأ العشوائي. ولتحديد طول فترات الإبطاء الموزعة $P; q$ نستخدم عادة معيارين هما Akaike (AIC) و Schwarz (SC) وأوصى Pesaran and Shin باختيار فترتي إبطاء كحد أقصى للبيانات السنوية.²³

أما المرحلة الثالثة، يمكن استخلاص مواصفات ARDL لحركيات المدى القصير عن طريق نموذج تصحيح الخطأ (*Error Correction Model, ECM*) التالي :

$$\Delta Y_t = c + \sum_{i=1}^P \vartheta_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^q \delta_i \Delta X_{t-i} + \psi ECT_{t-1} + \vartheta_t$$

حيث أن: ECT_{t-1} حد تصحيح الخطأ، وجميع معاملات معادلة المدى القصير هي معادلات تتعلق بحركات المدى القصير لتقارب النموذج لحالة التوازن، وتمثل ψ معامل تصحيح الخطأ الذي يقيس سرعة التكيف التي يتم بها تعديل الاختلال التوازن في الأجل القصير باتجاه التوازن في الأجل الطويل.

رابعا: تقدير وتحليل نتائج الدراسة القياسية :

1- إجراء اختبار جذر الوحدة:

يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص استقرارية السلاسل الزمنية ورغم تعدد اختبارات جذر الوحدة، إلا أننا سوف نستخدم اختبار ديكي فولر المطور (ADF) والذي يقوم على اختبار الفرضية التالية :

فرضية العدم: وجود جذر الوحدة، ويعني عدم استقرار السلسلة الزمنية.

الفرضية البديلة: عدم وجود جذر الوحدة، ويعني استقرار السلسلة الزمنية.

وذلك عند مستوى معنوية 5%، حيث إذا كانت قيمة مستوى المعنوية أقل من 0.05 نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة،

والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (04): اختبار جذر الوحدة باستخدام ديكي فولر المطور (ADF)

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)								
Null Hypothesis: the variable has a unit root								
At Level								
		FDI	EXCH	DC	GDP	INF	INL	MX
With Constant	t-Statistic	-2.5845	0.1197	0.1504	-0.9382	-5.9407	-0.2434	-1.1985
	Prob.	0.1104	0.9602	0.9627	0.7570	0.0001	0.9194	0.6569
	n0	n0	n0	n0	n0	***	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.4774	-0.7555	-2.3348	-1.5254	-7.6860	-1.5917	-0.2657
	Prob.	0.0694	0.9556	0.4005	0.7904	0.0000	0.7646	0.9861
	*	n0	n0	n0	n0	***	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.4548	2.5543	2.2903	0.9141	-1.2727	1.8833	-0.2763
	Prob.	0.5062	0.9959	0.9926	0.8978	0.1805	0.9824	0.5753
	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0
At First Difference								
		d(FDI)	d(EXCH)	d(DC)	d(GDP)	d(INF)	d(INL)	d(MX)
With Constant	t-Statistic	-7.3894	-3.5266	-4.1930	-4.2748	-5.8467	-3.4312	-4.3737
	Prob.	0.0000	0.0170	0.0039	0.0033	0.0001	0.0208	0.0026
	***	***	**	***	***	***	**	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-7.3154	-3.6029	-4.1535	-4.1945	-5.0287	-3.3170	-4.7961
	Prob.	0.0000	0.0529	0.0180	0.0166	0.0032	0.0896	0.0048
	***	***	*	**	***	***	*	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-7.5012	-3.0462	-3.4454	-3.9860	-6.1796	-2.8568	-4.4870
	Prob.	0.0000	0.0040	0.0015	0.0004	0.0000	0.0064	0.0001
	***	***	***	***	***	***	***	***
Notes:								
1: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant								
2: Lag Length based on SIC								
3: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.								
This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:								
Dr. Imadeddin AlMosabbah								
College of Business and Economics								
Qassim University-KSA								

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews9

يتضح من خلال الجدول أن هناك متغيرات مستقرة عند المستوى وبالتالي متكاملة من الرتبة $I(0)$ ، كما أن هناك متغيرات ليست مستقرة عند المستوى لكنها مستقرة عند الفرق الأول فهي متكاملة من الرتبة $I(1)$ ، ومن ثم يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).

2- اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود:

تم الاعتماد في اختيار متغيرات النموذج على طريقة الاختيار متعدد الخطوات (Stepwise) بحيث تم إدخال المتغيرات المستقلة بالتتابع ويتم تقييم إسهامه في معنوية النموذج، ووجود علاقة توازنية طويلة الأجل وقصيرة الأجل (آلية تصحيح الخطأ) فيما بينها، والذي يسهم في تحقيق هذه الشروط يتم الاحتفاظ به، والذي لا يحقق ذلك يتم حذفه.

ووفقا لهذه الطريقة تم الاعتماد على المتغيرات التي حققت شروطها في بناء النموذج القياسي وهي: الانفتاح الاقتصادي (إجمالي الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)، سعر الصرف، حجم السوق (الناتج المحلي الإجمالي)، الاستثمار المحلي، معدل التضخم، وقد اعتمدنا على فترات التباطؤ وفق معيار (Schwarz Bayesian Criterion).

الجدول (05): نتائج تقدير نموذج (ARDL) بالإبطاء (1, 2, 2, 2, 1)

Dependent Variable: FDI Method: ARDL Date: 09/26/19 Time: 22:07 Sample (adjusted): 1997 2018 Included observations: 22 after adjustments Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection) Model selection method: Akaike info criterion (AIC) Dynamic regressors (2 lags, automatic): MX GDP INL INF EXCH Fixed regressors: C Number of models evaluated: 486 Selected Model: ARDL(1, 2, 2, 2, 1)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
FDI(-1)	-0.015458	0.166737	-0.092709	0.9292
MX	-18.26731	25.98473	-0.703002	0.5084
MX(-1)	90.77016	28.21555	3.217026	0.0182
MX(-2)	52.32278	32.53530	1.608185	0.1589
GDP	-32.89628	12.22600	-2.690683	0.0360
GDP(-1)	15.84498	12.51561	1.266017	0.2524
GDP(-2)	-64.62714	14.44196	-4.474957	0.0042
INL	337.1446	51.62035	6.531235	0.0006
INL(-1)	-343.9624	69.08947	-4.978507	0.0025
INL(-2)	208.4031	53.41023	3.901932	0.0080
INF	-105.0492	63.99743	-1.641460	0.1518
INF(-1)	-16.01844	35.96073	-0.445443	0.6716
INF(-2)	-30.44080	30.42605	-1.000485	0.3557
EXCH	84.39626	44.20524	1.909191	0.1048
EXCH(-1)	-122.9964	35.74159	-3.441268	0.0138
C	-1542.939	2041.504	-0.755785	0.4784
R-squared	0.967524	Mean dependent var	1306.045	
Adjusted R-squared	0.886336	S.D. dependent var	833.9104	
S.E. of regression	281.1459	Akaike info criterion	14.27089	
Sum squared resid	474258.0	Schwarz criterion	15.06437	
Log likelihood	-140.9798	Hannan-Quinn criter.	14.45781	
F-statistic	11.91696	Durbin-Watson stat	2.969352	
Prob(F-statistic)	0.002947			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews9

بالانتقال إلى اختبار منهج الحدود (ARDL) يوضح الجدول الموالي نتائج حساب إحصائية F حيث جاءت قيمة ($F=9.37$) أكبر من قيمة الحد العلوي للقيم الحرجة في النموذج، والقيم الحرجة تم الحصول عليها من الجداول التي أقرتها كل من (Pesaran et al. 2001)، عند مستويات معنوية 1%، 5% و 10%.

الجدول (06): اختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة الأجل

ARDL Bounds Test		
Date: 09/26/19 Time: 22:10		
Sample: 1997 2018		
Included observations: 22		
Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	k
F-statistic	9.372594	5
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.26	3.35
5%	2.62	3.79
2.5%	2.96	4.18
1%	3.41	4.68

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مستخرجات برنامج *EvIEWS9*

إن نتائج النموذج تدعم رفض فرضية العدم أي نرفض فرضية عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ونقبل الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أي تؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة (الانفتاح الاقتصادي، حجم السوق، سعر الصرف، معدل التضخم، الاستثمار المحلي) والمتغير التابع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

3- تقدير علاقة المدى الطويل والمدى القصير:

3-1 تقدير علاقة المدى الطويل:

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة المعتمد عليها والاستثمار الأجنبي المباشر، سوف نقوم بقياس العلاقة طويلة الأجل وفقا لنموذج (ARDL) وتتضمن هذه المرحلة تقدير المعلمات في الأجل الطويل، كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول (07): نتائج تقدير معلمات نموذج الأجل الطويل المتغير التابع (FDI)

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
MX	122.925448	29.721511	4.135908	0.0061
GDP	-80.435082	18.502208	-4.347323	0.0048
INL	198.516628	47.468667	4.182056	0.0058
INF	-149.2021...	70.253641	-2.123763	0.0779
EXCH	-38.012537	16.951467	-2.242434	0.0661
C	-1519.451...	2020.212095	-0.752125	0.4804

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مستخرجات برنامج *Eviews9*

تشير نتائج النموذج القياسي في الأجل الطويل والمبينة في الجدول أعلاه إلى :

- الانفتاح الاقتصادي MX :

إن نتائج تقدير النموذج بالنسبة لتأثير متغير الانفتاح الاقتصادي MX على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، قد جاءت العلاقة بينهما معنوية وطردية، أي كلما زادت درجة انفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي بنسبة 1% زاد حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها بنسبة 122.92% وهذه النتيجة موافقة للتوقع وللمنطق الاقتصادي. حيث أن المستثمر الأجنبي يبحث عن الاستثمار في الدول المنفتحة اقتصاديا.

- حجم السوق MS/GDP :

إن حجم السوق كمتغير مستقل والذي عبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي ومتغير الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كمتغير تابع، قد جاءت العلاقة بينهما وفقا لنتائج تقدير النموذج القياسي معنوية لكنها عكسية، وهو مخالف تماما للتوقع ولا يتوافق مع ما جاءت به النظرية الاقتصادية، وقد يفسر ذلك ربما بأن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر لم يكن من ذلك النوع الباحث عن السوق، وربما كان من النوع الباحث عن الموارد الطبيعية.

- معدل التضخم INF :

بالنسبة لمعدل التضخم كمتغير مستقل والاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع، كانت العلاقة بينهما وفقا لنتائج تقدير النموذج الاقتصادي معنوية وعكسية وهذا ما يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية، وهذا ما يبين تأثير حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إليها بالتضخم الداخلي، حيث كلما زاد معدل التضخم بنسبة 1% انخفض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 149.2%.

- الاستثمار المحلي INL :

إن نتائج تقدير النموذج القياسي بالنسبة لتأثير الاستثمار المحلي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، قد جاءت العلاقة بينهما معنوية وطردية، أي كلما زاد حجم الاستثمار المحلي بنسبة 1% زاد حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها بنسبة 198.51% وهذه النتيجة موافقة للتوقع وللنمط الاقتصادي. حيث أن زيادة حجم الاستثمار المحلي وارتفاع حجم المشاريع المحلية، مظهر يدل على سلامة بيئة الاستثمار، مما يشجع ذلك على دخول المستثمر الأجنبي والاستثمار في تلك الدولة.

- سعر الصرف EXCH :

وفقا لنتائج تقدير النموذج القياسي، فإن العلاقة بين سعر الصرف كمتغير مستقل والاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع جاءت معنوية عند مستوى 10% وعكسية، ويفسر ذلك إلى أن سعر الصرف في الجزائر عرف تذبذبا وعدم استقرار خلال فترة الدراسة، مما يؤثر ذلك سلبا على حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، لأنه من جهة يؤثر سلبا على حصيلة الأرباح التي يتم تحويلها إلى الخارج، ومن جهة أخرى يعبر عن عدم الاستقرار الاقتصادي في الدولة.

2-3 تقدير علاقة المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ) :

أما فيما يخص معلمة حد تصحيح الخطأ $ECM(-1)$ فقد ظهرت المعلمة ($\lambda = -1.01$) بإشارة سالبة ومعنوي عند مستوى 5% مما يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وأن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج، حيث أن المعلمة λ تقيس سرعة العودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل، والجدول التالي يوضح نتائج تقديرات نموذج حد تصحيح الخطأ :

جدول (08): نتائج تقدير نموذج حد تصحيح الخطأ لنموذج (ARDL)

(المتغير التابع FDI)

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: FDI				
Selected Model: ARDL(1, 2, 2, 2, 2, 1)				
Date: 09/26/19 Time: 22:09				
Sample: 1995 2018				
Included observations: 22				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(MX)	-18.267314	25.984735	-0.703002	0.5084
D(MX(-1))	-52.322777	32.535299	-1.608185	0.1589
D(GDP)	-32.896280	12.225996	-2.690683	0.0360
D(GDP(-1))	64.627142	14.441957	4.474957	0.0042
D(INL)	337.144637	51.620348	6.531235	0.0006
D(INL(-1))	-208.4030...	53.410226	-3.901932	0.0080
D(INF)	-105.0492...	63.997431	-1.641460	0.1518
D(INF)	30.440796	30.426049	1.000485	0.3557
D(EXCH)	84.396261	44.205240	1.909191	0.1048
CointEq(-1)	-1.015458	0.166737	-6.090180	0.0009
Cointeq = FDI - (122.9254*MX -80.4351*GDP + 198.5166*INL -149.2021				
*INF -38.0125*EXCH -1519.4514)				

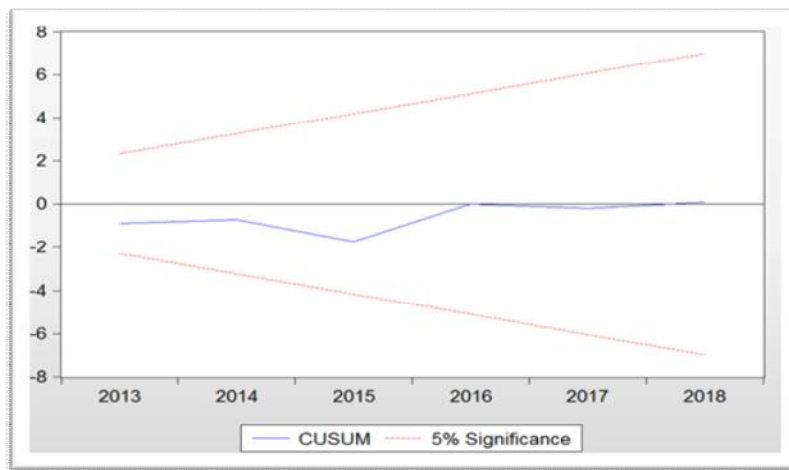
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مستخرجات برنامج *Eviews9*

بالنسبة لنموذج حدّ تصحيح الخطأ فنلاحظ أن النتائج جاءت تتشابه كثيرا مع النتائج في الأجل الطويل، أي أن العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع من حيث المعنوية وكذلك من حيث نوعها في الأجل القصير، تتوافق بشكل كبير مع علاقتها في الأجل الطويل، باستثناء متغير الانفتاح الاقتصادي الذي جاءت علاقته غير معنوية، وربما قد يفسر ذلك إلى أن تأثير هذا المتغير يظهر بشكل واضح على المدى الطويل، كذلك بالنسبة لمعدل التضخم فقد كانت العلاقة على المدى القصير غير معنوية، وربما قد يعود ذلك إلى عدم اعتماد بعض المستثمرين الأجانب على السوق المحلية في الحصول على مختلف السلع والوسائل، خاصة تلك الاستثمارات التي تتركز في قطاع المحروقات، وبالتالي لا يتأثر هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر بالتضخم الداخلي، وبذلك يكون لهذا المتغير تأثير واضح وبارز في المدى الطويل.

4- اختبار استقرار النموذج (Stability Test):

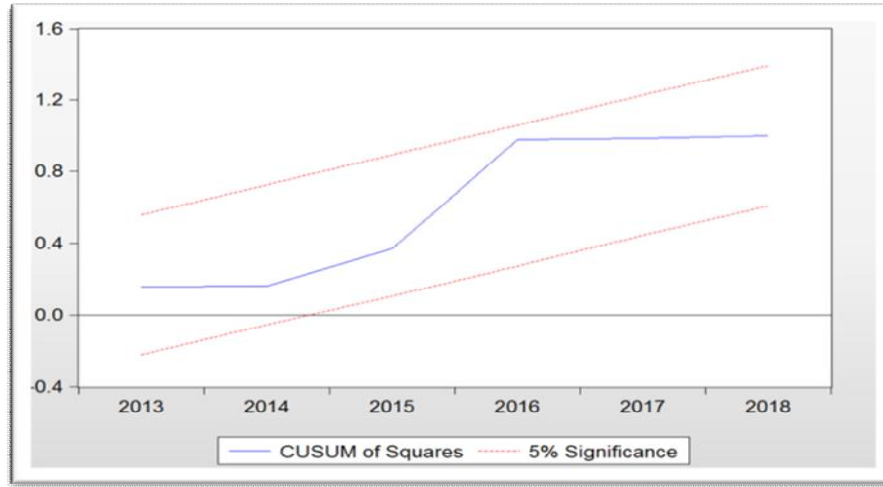
لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لا بد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM)، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM of Squares) ويعدّ هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين وهما تبيان وجود أي تغير هيكلية في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل وأظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذه الاختبارات دائما نجدها مصاحبة لمنهجية ARDL. ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من CUSUM و CUSUM of Squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5% وعلى ضوء معظم هذه الدراسات قمنا بتطبيق اختبارات CUSUM و CUSUMSQ التي اقترحها كل من Brown، Dublin، و Evans (1975).²⁴

الشكل (02): اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews9

الشكل (03): اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews9

خلاصة الدراسة:

من خلال تحليل اتجاهات حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1995-2015، تبين ما يلي :

- أنه في بدايات هذه الفترة وما قبلها لم تكن الجزائر وجهة للمستثمر الأجنبي، وبدايات التحسن في حجم التدفق كانت في سنة 1998 وذلك راجع إلى بدايات التحسن في الأوضاع الأمنية والسياسية.
- شهد حجم التدفق خلال الفترة 2001-2009، تحسنا كبيرا وعرف الخط العام اتجاهها تصاعديا، ليحقق الذروة في سنتي 2008 و 2009 حيث سجل أكثر من 2.7 مليار دولار، وهذا راجع إلى استقرار بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وكذا التأثيرات الإيجابية لبرامج دعم الإنعاش والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى قوانين الاستثمار الصادرة وما تحمله من حزمة من الضمانات والامتيازات والتسهيلات.
- خلال الفترة 2010-2018، شهد الاتجاه العام لحجم التدفق انخفاضا وتراجعا، ما يؤكد هيمنة قطاع المحروقات، وبأنه يشكل الوجهة الأولى والأهم للمستثمر الأجنبي، والذي دخل في أزمة بسبب انهيار أسعار البترول، إضافة إلى تلك التغيرات المستمرة في القوانين والتشريعات المعتمدة، خاصة مع إقرار قاعدة 51/49 في المائة، كل ذلك في ظل بيئة الاستثمار غير المستقرة، مما جعل التردد والتخوف يسود الموقف الأجنبي للاستثمار في السوق الجزائرية.

ومن خلال تحليل نتائج تقدير النموذج القياسي توصلنا إلى ما يلي:

- أن المتغيرات الإقتصادية الكلية الداخلة في النموذج القياسي، جاءت علاقتها مع حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1995-2018.
- المتغيرات الإقتصادية الكلية ذات التأثير الإيجابي هي الانفتاح الاقتصادي والاستثمار المحلي، وكان لهذا الأخير التأثير الأقوى حيث كلما زاد بنسبة 1% زاد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 198.51%.
- المتغيرات الإقتصادية الكلية ذات التأثير السلبي هي معدل التضخم وسعر الصرف، وكذلك حجم السوق فقد جاءت علاقته عكسية، وهذه النتيجة مخالفة تماما للتوقع ولا يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية، وربما قد يعود ذلك إلى أن نوع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ليس من ذلك النوع الباحث عن السوق، وإنما من النوع الباحث عن الموارد الطبيعية.

- الإحالات والمراجع :

- ¹ Raymond Bertrand: Economie Financière International, Paris, édition PUF, 1997, P 91
- ² Hess.P and C.Ross: Economic Development Theories, Evidence and Policies, The Dryden Press, Harcourt Brace Collage Publishers, USA, 1997, p490.
- ³ إدريس رمضان حجي الشكاكي: محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في إقليم كردستان 2005-2006، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، العراق، 2008، ص32.
- ⁴ عبدالكريم كاكي: الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، ط1، مكتبة حسن العصرية، العراق، 2014، ص 16.
- ⁵ سليمان عمر محمد الهادي: الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، ط1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص23
- ⁶ بمن الحمائي وآخرون: محاضرات في الاقتصاد التطبيقي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2003، ص 455.
- ⁷ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: منشورات المؤسسة، العدد الفصلي الأول، يناير - مارس 2008، الكويت، ص10.
- ⁸ World Bank: The Role of Foreign Direct Investment in Development, Development Committee Meeting, Washington, 1991, D.c.p5.
- ⁹ UNCTAD: World Investment Report, Transnational Corporation, Agricultural Production and Development, New York, 2009, p243.
- ¹⁰ عبد السلام أبو قحف: السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989، ص 24.
- ¹¹ محمد صقر وآخرون: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية الاقتصاديات النامية، العدد3، المجلد28، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، 2006، ص 159.
- ¹² محمد صقر وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 160.
- ¹³ محمد صقر وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 160.
- ¹⁴ عبد المطلب عبد الحميد: العولمة الاقتصادية، منظماتها، شركاتها، تداعياتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 185.
- ¹⁵ عبد المطلب عبد الحميد: مرجع سبق ذكره، ص 186.
- ¹⁶ Noureddine Benfreha : Les Multinationales et la Mondialisation Enjeux et Perspectives pour l'Algérie, Edition Dhleb, Alger , 1999, P15.
- ¹⁷ محمد بسيوني وآخرون: التنمية الاقتصادية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2000، ص 413.
- ¹⁸ Jean Louis Mucchelli: Relations Economiques Internationales , Editions Hachette, 1994, Paris, P23
- ¹⁹ عبد السلام أبو قحف: اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مكتبة الإشعاع، بيروت، لبنان، 2001، ص375.
- ²⁰ Pesaran, M., Shin, Y. and Smith,R: Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships, Journal of Applied Econometrics, Vol.16, 2001, p 289-326.
- ²¹ Narayan, P: The saving and investment nexus for China-Evidence from cointegration tests, Applied Economics, Vol. 37, 2005, p1979-1990.
- ²² وفقاً لمنهجية ARDL، من الممكن تحديد عدد فترات الإبطاء الزمني المثلى لمختلف المتغيرات الأمر الذي يعتبر مستحيلاً بالنسبة لطرق التكامل المشترك الأخرى، وبالتالي من خلال تحديد عدد فترات الإبطاء الزمني المثلى التلخص من مشاكل ارتباط البواقي أنظر إلى:
Pradhan, R., Norman, N., Badir, Y. and Samadhan, B: Transport infrastructure, foreign direct investment, and economic growth interactions in India: The ARDL bounds testing approach, Procedia - Social and Behavioral Sciences, Vol.104, 2013, p914-921
- ²³ Pesaran, M. and Pesaran, B: Time Series Econometrics: Using Microfit 5.0 (Window Version).Oxford: Oxford University Press, 2009
- ²⁴ Pesaran, M. and Pesaran, B: Working with Microfit 4.0 : Interactive Econometric Analysis. Oxford: Oxford University Press. 1997